

مشروع قانون المؤسسات الناشئة:

من أجل تهيئة بيئة مشجعة لتحويل أفكار المبدعين الى مشاريع ناجحة

وزير التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي و كاتب الدولة وعدد من الخبراء وبحضور عدد كبير من النواب والباعثين الجدد في قطاع الاقتصاد الرقمي.

وخلال مناقشة فصوله العشرين، أدخلت اللجنة بعض التعديلات خاصة فيما يتعلق بالفصول الخامس والسادس والسابع، وذلك في اتجاه إضفاء مزيد من الضمانات الموضوعية عند اسناد علامة المؤسسة الناشئة من طرف لجنة يلتزم الوزير بان يكون قراره مطابقا لرأيها.

نفس الشهر. وارتكزت المنهجية التي اعتمدها اللجنة في دراسته على الاستماع الى جهة المبادرة وهي الحكومة ممثلة بوزارة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والى خبراء وممثلين للقطاع، كما تم تنظيم زيارة الى باريس للإطلاع على التجربة الفرنسية الجديدة في التعامل مع المؤسسات الناشئة زرنا خلالها فضاءات تحتضن المبدعين والتقينا بمؤسسات تمويلهم وبرلمانيين فرنسيين يساهمون في مرافقتهم. وعقدت اللجنة اثر ذلك يوما برلمانيا بإشراف من السيد رئيس المجلس وبحضور ومشاركة

"يوفر مشروع قانون المؤسسات الناشئة الظروف المشجعة للاستفادة من الكفاءات التونسية في الابداع العلمي وفي التكنولوجيا المجدة. ان لهذا القانون أهمية اقتصادية واجتماعية.. فهو أولا مساهمة للتطور الذي تشهده الكثير من الدول قصد الاستفادة من الكفاءات والذكاء الرقمي والانضمام للثورة الصناعية الرابعة (4.0). والهدف من اصدار هذا القانون هو تهيئة بيئة مشجعة لتحويل أفكار المبدعين الى مشاريع ناجحة في بلادنا حتى لا تضطر تلك الكفاءات النوعية الى الهجرة وتصبح في رصيد دول أخرى، كما يهدف القانون الى تيسير تمويل المؤسسات الناشئة ومرافقتها وتمكينها من عوامل النجاح.

وفي صورة نجاح هذه التجربة فإنها ستجعل من تونس جاذبة للذكاء المبدعين في كل مكان، وبذلك لا يمكننا استرجاع مبدعينا وكفاءاتنا فحسب بل الاستفادة كذلك من الذكاء الرقمي حيث كان.

وقد احيل مشروع هذا القانون الى لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة يوم 19 جانفي 2018 وانهضت جلسة العمل الأولى حوله يوم 24 من

السيد عامر العريض

رئيس لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة



مجلس نواب الشعب في أرقام

أسئلة كتابية تم توجيهها من النواب الى أعضاء الحكومة خلال النصف الأول من شهر مارس

08

من مكونات المجتمع المدني تم الاستماع اليها على مستوى اللجان

04

مشاريع قوانين صادق عليها المجلس على مستوى الجلسة العامة

04

أولويات المجلس

مشاريع القوانين المزمع المصادقة عليها على مستوى الجلسة العامة الى غاية نهاية شهر مارس الجاري:

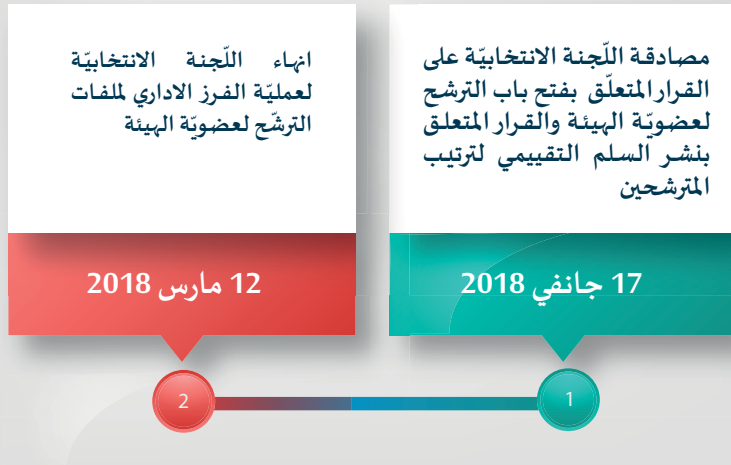
- مشروع القانون المتعلق باصدار مجلة الجماعات المحلية
- مشروع القانون المتعلق بالمؤسسات الناشئة
- مشروع القانون المتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 25 سبتمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الاعمار لتمويل برنامج دعم الاصلاحات في قطاع المياه.

ملف الهيئات الدستورية، أكد أولويات المجلس

نصّ دستور 2014 في بابه السادس على إرساء خمس هيئات دستورية: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وهيئة حقوق الانسان وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وهيئة الاتصال السمي البصري. ولئن تولّى المجلس الوطني التأسيسي إرساء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فقد تحمّل مجلس نواب الشعب مسؤولية إرساء بقية الهيئات. وفي هذا السياق، تمّ في مفتتح الدورة النيابية الحالية اعتبار استكمال تركيز الهيئات الدستورية عنوان هذه الدورة وأؤكد أولوياتها، وتجسيماً لذلك، تمكّن مجلس نواب الشعب خلال الثلاثية الأولى من سنة 2018 من احرارز تقدّم في مسار إرساء ثلاثة من الهيئات الدستورية وذلك من خلال المصادقة على مشروع القانون المتعلق بهيئة حقوق الانسان على مستوى اللجنة المتعدّدة به والانتها من الفرز الاداري للترشحات لعضوية هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الى جانب التقدّم في النظر في مشروع القانون المتعلق بهيئة الاتصال السمي البصري في مستوى اللجنة من خلال تنظيم العديد من جلسات الاستماع. وفيما يتعلّق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، فإنّ مشروع القانون الخاص بها لم يرد بعد على المجلس.

1) هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

مرحلة ارساء الهيئة اللجنة المتعمدة: اللجنة الانتخابية



مرحلة اصدار مشروع القانون: اللجنة المتعمدة: لجنة تنظيم الادارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح



2) هيئة حقوق الانسان

اللجنة المتعمدة: لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية



3) هيئة الاتصال السمعي البصري

اللجنة المتعمدة: لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية



نشاط اللجان

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

ناقشت اللجنة يوم 08 مارس 2018 فصول مشروع القانون المتعلق بالمؤسسات الناشئة، وصادقت يوم 09 مارس 2018 على مشروع القانون معدلاً وبرمته. كما نظرت اللجنة يوم 14 مارس 2018 في مقترح القانون المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات وصادقت على تقريرها حول مشروع القانون المتعلق بالمؤسسات الناشئة.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

في إطار دراسة مشروع القانون المتعلق بممارسة الصيد البحري عقدت اللجنة يوم 08 مارس 2017 جملة من الاستماع. حيث استمعت إلى السيد رئيس المصلحة الوطنية لخضر السواحل وإلى ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة الصيد البحري الذين عبروا عن مساندتهم لهذا القانون بحكم دوره في تعزيز مراقبة الصيد العشوائي والتصدي له والمحافظة على الثروة السمكية الوطنية وتنظيم القطاع.



لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

استمعت اللجنة يوم 14 مارس 2018 إلى ممثلي الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي لطرح مشاكل أساتذة وباحثي التعليم العالي. وأجمع النواب في تدخلاتهم على توصيف واقع الجامعة التونسية بالمتري، وتطرقوا إلى ضعف الحوكمة خاصة في مخابر البحث. ودعوا إلى اعتبار إصلاح التعليم العالي أولوية وطنية بما يستوجب رصد الاعتمادات اللازمة لها.

لجنة التشريع العام

اجتمعت اللجنة يومي 08 و15 مارس 2018 للنظر في قرار الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة، وقد استمعت في شأنه إلى وكيل الرئيس الأول للمحكمة الإدارية.

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

خصصت اللجنة جلستها يومي 07 و13 مارس 2018 للنظر في مشروع القانون الأساسي للميزانية بحضور إدارات من وزارة المالية وصادقت على الفصول 20 و21 و22 و23 و24 و25 و26 و27 و38 و39 و40 وأجلت التصويت على الفصلين 41 و42.

ونظرت اللجنة يوم 15 مارس 2018 في مشروع قانونين يتعلق الأول بالموافقة على عقد القرض بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في قطاع المياه، وقررت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين. ويتعلق الثاني بالموافقة على اتفاقية القرض بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار للمساهمة في تمويل مشروع الشبكة الحديدية السريعة II، وقررت تأجيل النظر في هذا المشروع قصد الاستماع إلى وزير النقل.





لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

في إطار متابعتها لإضراب الأطباء الداخليين والمقيمين بجميع الأقسام الطبية عقدت اللجنة يوم 7 مارس 2017 جلسة عمل مع وزير الصحة بمقر الوزارة وذلك لفهم الاشكاليات التي اعاقت امضاء الاتفاق بين الوزارة والمنظمة التونسية للأطباء الشبان.

ونظرت اللجنة يوم 8 مارس 2018 في فصول مشروع القانون الأساسي المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي للنهوض بالفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل واطلعت على جملة المقترحات الواردة عليها والمتعلقة بإعادة صياغة بعض فصوله.

وفي نفس الإطار عقدت اللجنة جلسة يوم 15 مارس 2018 استمعت خلالها إلى ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل وإلى الكاتب العام للحكومة.

لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

عقدت اللجنة سلسلة من الاستتماعات يوم الاثنين 05 مارس 2018. وقد استمعت بالاستماع إلى ممثلين عن جمعية مسار المتوحد وبعض أولياء الأطفال المتوحدين في إطار جلسة مشتركة مع اللجنة التشريعية للصحة والشؤون الاجتماعية.

وخصّصت الجلسة الثانية للاستماع إلى كلّ من رئيس مركز الدراسات القانونية والقضائية بوزارة العدل حول ما توصّلت إليه اللجنة المكلفة بإعداد مشروع التنقيحات المزمع إدخالها على التشريع التونسي قصد ملاءمته مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدير عام مركز البحوث والدراسات الاجتماعية حول مدى التقدّم في إنجاز منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد.

لجنة شؤون التونسيين بالخارج

استمعت اللجنة يوم 05 مارس 2018 إلى ممثلين عن وزارة الداخلية حول جملة من المسائل المتعلقة بالتونسيين بالخارج على غرار مسألة تسهيل وتقريب الخدمات من المواطنين بالخارج وموضوع الهجرة غير الشرعية وما تفرزه من وضعيات اجتماعية هشة بالخارج. وأكد ممثلو الوزارة أن الوزارة ستقوم في الأشهر القليلة القادمة بتركيز عدد من مكاتب استخراج بطاقات التعريف الوطنية بكل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا قصد تقريب الخدمات من طالبها.

لجنة الأمن والدفاع

صادقت اللجنة يوم 5 مارس 2018 على تقرير الزيارة الميدانية التي أدتها إلى ميناء رادس للاطلاع على الجوانب الأمنية والديوانية. كما تم خلال نفس الجلسة التداول حول حادثة الأمنيين بمحكمة بن عروس. هذا وقد قررت اللجنة الاستماع إلى كل من وزير العدل وزير الداخلية حول هذا الموضوع لفهم مآل هذا الملف والتدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها في شأنه.

لجنة التنمية الجهوية

اجتمعت اللجنة يومي 5 و12 مارس 2018 للاستشارة برأي ممثلين عن المعهد الوطني للإحصاء والمعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية قصد تعميق النظر في مكونات مؤشري الفقر والتنمية الجهوي.

وصادقت اللجنة على تقرير زيارة اللجنة إلى ولايات الجنوب الشرقي وأوصت بضرورة عرضه على الجلسة العامة لمناقشته بحضور الوزراء المعنيين.

كما استمعت اللجنة إلى ممثلين عن الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية فيما يتعلق بكيفية تفعيل الحكومة لمبدأ التمييز الإيجابي في برمجة مشاريعها التنموية. وتمّ الاتفاق على ضرورة الاستماع قريباً برأي ممثلين عن المعهد العربي لرؤساء المؤسسات للتباحث بخصوص مؤشر الجاذبية الجهوية ومكوّناته.



اللجنة الانتخابية

أنهت اللجنة إثر جلساتها أيام 5 و6 و8 و12 مارس 2018 الفرز الإداري للمفاتيح الترشح لهيئة الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد لتصبح بذلك الحصيلة الأولية للترشحات لعضوية هيئة الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد بعد الفرز الإداري كالتالي:

- العدد الجملي للترشحات الواردة : 61
- عدد الترشحات المقبولة : 35
- عدد الترشحات المرفوضة : 26



لجنة الإصلاح الإداري والحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

في إطار دورها الرقابي، عقدت اللجنة سلسلة من الاستماعيات يومي 5 و12 مارس 2018 حول ملف النفائات الخطرة. وقد خصّصت الجلسة الأولى للاستماع إلى وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، ووزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وتمّ تقديم جملة من توضيحات ومعطيات حول ضعف التنسيق بين المتدخلين وضعف نسبة التغطية في تجميع المواد الخطرة. وإثر النقاش، ارتأت اللجنة مواصلة النظر في هذا الملف، وطلب تقارير كتابية من الوزارتين.

كما قرّرت اللجنة إثر استماعها لوزير الصحة، تثبيت طلبها المتعلق بعرض تقرير خصوصي حول ملف النفائات الخطرة على الجلسة العامة وفقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 94 من النظام الداخلي والتفويض إلى مكتب اللجنة للنظر في إمكانية برمجة زيارات ميدانية في علاقة بهذا الملف

الزيارات الميدانية

أدى أعضاء لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة يوم 7 مارس 2018 زيارة ميدانية إلى ميناء رادس لمتابعة نسق الخدمات والأنشطة الميدانية والاطلاع على الإشكاليات المرتبطة بالمنظومة الأمنية والديوانية.

7 مارس 2018

الجلسات العامة

صادق مجلس نواب الشعب خلال جلسته يومي 06 و14 مارس 2018 على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع القانون عدد 82/ 2017 المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 11 جويلية 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بـ 140 نعم و 07 احتفاظ و 01 رفض.
- مشروع قانون عدد 84/ 2017 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 27 جويلية 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع "السكن الاجتماعي (المرحلة الثانية)". بـ 112 نعم و 06 احتفاظ و دون رفض.
- مشروع القانون عدد 83/ 2017 تعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 27 جويلية 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع "إنشاء وتجهيز مستشفى صنف ب بمدينة الجم وسببية" بـ 94 نعم و 02 احتفاظ و 05 رفض.
- مشروع القانون عدد 06/ 2018 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض مبرمة بتاريخ 16 نوفمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع "بناء وتجهيز أربعة مستشفيات جهوية من الصنف ب" بـ 95 نعم و 03 احتفاظ و 05 رفض.



خصّص مجلس نواب الشعب جلسته ليوم 10 مارس 2018 لتوجيه عدد من الأسئلة الشفاهية من النواب الى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. وقد تعلّقت الأسئلة المطروحة خاصة بموسم الحبوب 2017/2018 والمخطط التنفيذي للمسالخ وموضوع التلوث البحري وربط بعض الأحياء بالماء الصالح للشرب، كما تم الاستفسار حول ما اعتبر شهادات فساد في ملف جبر الأضرار الناجمة عن اضطراب توزيع مياه الري خلال صائفة 2017.

الأكاديمية البرلمانية

المداخلات حول تشخيص الوضع الاقتصادي بالبلاد، حيث قام محافظ البنك المركزي في هذا السياق بعرض أبرز المؤشرات الاقتصادية، كما تمّ التطرّق الى الأولويات اذ أُعتبرت مقاومة الفقر والتمهيش والبطالة والمساهمة في إعادة التوازن بين الجهات أهمّها، بالاطافة الى التطرّق الى السبل الكفيلة باخراج تونس من الأزمة.

14 مارس 2018 : "آليات التمويل الصغير في القطاع الخاص ودورها في دفع التشغيل"

أثّث هذا اليوم الدّراسي عدد من الخبراء من تونس ومن الخارج في مجال التمويل الصغير قدّموا مداخلات تعلّقت بالتمويل الصغير في العالم وشمال إفريقيا والشرق الأوسط ووضعية التمويل الصغير في تونس الى جانب تقديم تجربة المملكة المغربية كمثال، كما تعلّقت احدى المداخلات باستشراف آفاق التمويل الصغير على المدى المتوسط والتطور الممكن للتشريع المتعلق بذلك.

نظّمت الأكاديمية البرلمانية أيام دراسية أيام 05 و07 و10 و14 مارس الجاري تناولت مواضيع مختلفة في علاقة بالدّورين التشريعي والرقابي للمجلس.

05 مارس 2018: مشروع القانون المتعلق بالمؤسسات الناشئة

انتظم هذا اليوم البرلماني بمبادرة من لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة وبحضور وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي وعدد من أصحاب مؤسسات ومستثمرين وناشطين في المجال تحدّثوا عن تجاربهم، بالاطافة الى مشاركة عدد هامّ من أعضاء المجلس، وقد اثري هذا اللقاء بنقاش عام تناول مختلف جوانب مشروع القانون.

07 مارس 2018: متابعة برنامج الحكومة في تطبيق القانون الأساسي للقضاء على العنف ضد المرأة

يندرج هذا اليوم الدّراسي في اطار ممارسة المجلس للرقابة على عمل الحكومة وعلى تطبيقها للقوانين، وقد حضره كلّ من وزيرة المرأة ووزيرة الشباب والرياضة ووزير الشؤون الدينية ووزير الشؤون الثقافية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ورئيس هيئة الاتصال السمعي البصري وممثلين عن وزارات العدل والداخلية والتربية والشؤون الثقافية والصحة وعن الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتضمّن اليوم الدّراسي ثلاث ورشات تمحورت الأولى والثانية حول التدابير الوقائية للتصدي للعنف المسلط على النساء وتناولت الورشة الثالثة تدابير الحماية والمساعدة. وقد تمّ بهذه المناسبة تأكيد الحاجة إلى التعجيل بوضع برنامج وخطة وطنية لجميع الوزارات والتنسيق فيما بينها لتطبيق القانون.

10 مارس 2018 : "تونس زمن التحديات الاقتصادية"

التّم هذا اليوم البرلماني بحضور محافظ البنك المركزي التونسي، وعدد من الخبراء والنواب ومديري المؤسسات الاعلامية ، وقد تمحورت

